مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

أيام 19/18/ أفريل 2012

محور المداخلة الخامس: التجارب الدولية وتقييم برامج، سياسات وآليات دعم وتأهيل المؤسسات والمتوسطة الجزائرية.

عنوان المداخلة:

"التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستقاة منها للجزائر"

اسم المشارك: الدكتور السعيد دراجي

الوظيفة: أستاذ الاقتصاد، نائب عميد كلية الشريعة والاقتصاد جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة.

الهاتف: 0556454394

البريد الإلكتروني: derradji1@yahoo.fr

عنوان المداخلة:

"التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستقاة منها للجزائر"

د. السعيد دراجي
نائب عميد كلية الشريعة والاقتصاد
جامعة الأمير عبد القادر– قسنطينة

مقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام كثير من الدول لما لها من دور رئيس وهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، حيث أخذت كثير من حكومات الدول زمام المبادرة لرعاية ودعم هذه ؤسسات في ظل محيط دولي يتسم بالتغيرات المتسارعة وانعكاساتها السلبية والايجابية على هدا القطاع الحساس من جهة، والصعوبات والعوائق الداخلية التي تعاني منها من جهة أخرى.

هناك العديد من التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكان لها الأثر الكبير في إرساء وتطوير اقتصاد بلدها.

وقد استطاعت هذه التجارب أن تتكيف مع المتغيرات العالمية خاصة التأثيرات الاقتصادية للعولمة، وتتجاوز كل الصعوبات والعوائق التي واجهتها عن طريق إرساء سياسات وإجراءات سمحت لهذا القطاع بأن يكون قاطرة التنمية فيها. ومن هذه التجارب تجربة اليابان، حيث لعب فيها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا متميزا في اقتصاديات هذه الدولة، بفضل السياسات وخطط الدعم والتسهيلات التي قدمتها الحكومة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع.

ومن هنا تأتي الإشكالية التي نعالجها تتمثل في، ما هي المراحل التي مرت بها التجربة اليابانية للوصول بالاقتصاد الياباني إلى العالمية؟ وكيف يكمن للجزائر الاستفادة من هذه التجربة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها؟

ونهدف من هذه الدراسة إلى:

– استخلاص بعض الدروس للاستفادة منها في تخطي كل الحواجز التي تقف في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

– الاسترشاد بها في التجربة الجزائرية والاستفادة من ايجابياتها.

معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم التجربة اليابانية في مجال دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والمنهج التاريخي والمنهج المقارن.

التجربة اليابانية:

تعتبر التجربة اليابانية نموذجا ناجحا تحتذي به كل الدول التي تسعى لتنمية اقتصادها. وكما هو معلوم فإن اليابان بنت نهضتها الصناعية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وقد مر الاقتصاد الياباني بصفة عامة بثلاث مراحل[1]:

– المرحلة الأولى 1945-1960 وهي مرحلة إعادة الإعمار والبناء الاقتصادي من جراء ما خلفه الاستعمار.

– المرحلة الثانية 1960-1975 وهي مرحلة النمو الاقتصادي المتسارع وتعتبر الفترة الذهبية للاقتصاد الياباني.

– المرحلة الثالثة 1975 إلى غاية اليوم وهي مرحلة النمو المتوازن والاستقرار الاقتصادي لليابان, خاصة بعد فترة تأقلم التي أعقبت التغيير الحاصل في أسعار البترول.

انتهجت الحكومة اليابانية سياسة استهدفت توفير المساعدات والدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدراكا لأهميتها في تحقيق التنمية. وقد أصدرت اليابان في عام 1963 القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم 154، وتم تعديله في عام 1999، الذي أعطى تعريفا واضحا ومحددا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سبق وأن تناولناه في الفصل الأول. كما شدد القانون على ضرورة القضاء على كل العراقيل التي تواجه هذه المؤسسات.

1– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادي الياباني:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمكانة هامة في الاقتصاد الياباني، ويتمثل ذلك في قدرتها على دعم النمو الاقتصادي وإحداث تغيرات في المناخ التجاري والتسويقي بسبب مرونتها، بالإضافة إلى قدرتها على التحول إلى مؤسسات كبيرة. وتوضح الإحصائيات أنه في الفترة 1984-1996[2] ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

---

[1]) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية, مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 157.

[2]) عبد العزيز مخيمر, احمد عبد الفتاح عبد العليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2000، ص 62.

في تغطية احتياجات المؤسسات الكبرى بنسبة 72% من المستلزمات الصناعية المعدنية، ونسبة 76% من حاجيات الصناعات الهندسية، ونسبة 79% من حاجيات الصناعات الكهرومنزلية.

كما ساهمت بنسبة 30% من إجمالي الصادرات الصناعية اليابانية، وتوفر منتجات وسيطية تقدر بـ 20% من صادرات المؤسسات الصناعية اليابانية. أما في مجال التشغيل فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان تساهم بنسبة 84,4% في حجم العمالة في القطاع الصناعي.في الوقت التي تساهم فيه المشروعات الكبيرة في تشغيل العمالة في اليابان سوى 21 % من إجمالي عدد العمالة بها[3].

وتقدر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة أكثر من النصف في الفترة من 1984 -1991. حيث انتقلت نسبة المساهمة من 54,8% سنة 1985 إلى 56,3% في سنة 1991. وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم:(01) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في اليابان في الفترة (1985-1991)

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
القيمة المضافة %	54,8	56,6	56,4	55,5	54,8	55,5	56,3

المصدر: نادية محمد عبد العال، تمويل نشاط الصناعات الصغيرة مع التطبيق على صناعات الغزل والنسيج بمنطقة شبرا الخيمة الصناعية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة 1997، ص 114.

2- أهم الهيئات المشرفة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قامت الحكومة اليابانية بإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات التي تشرف على توفير المناخ الملائم لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها:

2-1 هيئة المنشآت الصغيرة: وهي هيئة تابعة لوزارة الصناعة والتجارة الدولية، تم إنشاؤها عام 1948. وتقوم بتنفيذ سياسات الدولة الخاصة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تعمل بالتعاون مع مختلف الوزارات المعنية والهيئات الأخرى على توفير الخدمات لهذه المؤسسات منها:

- توفير المصادر التمويلية للمنظمات والحكومات المحلية.
- دعم المشروعات الجديدة والتي تعتبرها اليابان آفاقا لصناعات جديدة رائدة، والتي تسهم في تعزيز حركة التنمية.

2-2 وكالة تنمية المنشآت الصغيرة: أنشئت عام 1967 وتقوم بالمهام الآتية:

---

[3]) أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2006، ص257.

- تقديم المساعدات لتحديث المؤسسات الصغيرة.
- توفير عدد من البرامج التدريبية المختلفة.
- تطوير التكنولوجيا.
- تصحيح الأوضاع السيئة في الأنشطة التجارية من خلال عمليات التعاقد من الباطن.
- تحديث القوانين الضريبية بما يتماشى والتطور الاقتصادي الحاصل.

2-3 الغرفة التجارية اليابانية: تقوم الغرفة التجارية اليابانية بالعديد من الأنشطة والخدمات بغية ضمان بيئة ملائمة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها:

- ضمان التنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة من أجل إحداث تكامل بينهما، وتوفير محيط يدفع إلى تنشيط أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الياباني في مواجهة التقلبات العالمية.
- توفير كل المعلومات عن الأسواق الخارجية الدولية وتعميم نشر كل المعطيات على التجارة الدولية، والمؤسسات والاستثمارات العالمية والشبكات التكنولوجية وتضعها في متناول المتعاملين اليابانيين.
- العمل على تقديم الاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تحسين قدرتها الإدارية والمالية.

2-4 المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية (جترو):

أنشئت هذه الهيئة الخاصة بالتجارة الخارجية اليابانية في عام 1958 كمؤسسة عامة ذات وضع خاص بهدف دعم أنشطة التصدير اليابانية المختلفة وتقديم التسهيلات إلى المؤسسات بمختلف أنواعها ومن خدماتها:

- مساعدة الشركات الأجنبية على الدخول إلى الأسواق اليابانية من خلال فروعها في الخارج التي يبلغ عددها 76 فرعا.
- القيام ببحوث ودراسات اقتصادية لإعطاء صورة واضحة لفرص التعاون وتحسين العلاقات التجارية بين المؤسسات اليابانية والشركات الأجنبية.
- جمع المعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية ومختلف منتجات المؤسسات بكل أنواعها ونشرها في دوائر الأعمال.
- تقوم بتنظيم المعارض والأسواق التجارية وإيفاد بعثات في التجارة الدولية والاستثمار.

3- سياسة تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اعتمدت الحكومة اليابانية سياسة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز على عدة برامج أساسية:

3-1 برنامج الدعم التمويلي[4]: تعد المنشات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من دول العالم محدودة الموارد الذاتية، ومن ثم تلجأ للاقتراض من المؤسسات التمويلية لتغطية ما لديها من عجز على تلبية متطلبات العملية الإنتاجية. وفي هذا الإطار حظيت هذه المؤسسات بتعدد مصادر التمويل منها:

- البنوك التجارية: التي تقوم بتمويل نسبة كبيرة من القروض التي تطلبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- هيئات تمويل تابعة للحكومة: وتتمثل في وكالة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمنح قروضا ولديها فروع عديدة منتشرة في أنحاء اليابان.

- هيئة التمويل الشعبية (الأهلية): وهي هيئة أنشئت عام 1949 تابعة للدولة، وتقوم بمنح قروض للأشخاص الذين لا يستطيعون الاقتراض من البنوك. وتضم هذه الهيئة 151 فرعا يمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- هيئة تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة أنشئت سنة 1953 وهي تابعة للدولة تتكون من 53 فرعا. وتقوم بتنفيذ سياسة الاقتراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تمنح قروض التجهيز والتسيير طويلة الأجل.

- نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمتلك 52 فرعا باليابان، وهو ما سهل عملية التمويل لهذه المؤسسات الصغيرة من المؤسسات التمويلية. حيث تقوم بضمان المنشآت الصغيرة والمتوسطة لدى هيئات التمويل التي تمول الصناعات، كما تقوم بإجراء دراسات الجدوى للمنشآت التي تطلب التمويل.

- وضع نظام تمويل للمؤسسات الصغيرة، التي يتراوح عددها عمالها بين (2و5) عامل. حيث بدأ هذا النظام[5] سنة 1973 ويتضمن وضع حدود تمويلية للمشروع الصغير إلى 3,5 مليون ين ياباني. كما تصل مدة سداد القرض إلى أربع سنوات إذا استخدم هذا القرض لشراء الآلات والمعدات، كما يمكن تخفيض نسبة الفائدة إلى 7%.

- الإعفاء من الضرائب: اتخذت الحكومة اليابانية إلى جانب الدعم التمويلي نظام ضريبي يشجع على إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المناطق النائية من خلال الإعفاءات الضريبية منها:

* إعفاء الصناعات من ضريبة العمل، وضريبة العقارات.

* تخفيض الضريبة على الأرباح غير الموزعة.

* تخفيض ضريبة الدخل.

كما استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في إدخال التكنولوجيا الحديثة من إعفاءات ضريبية أخرى.

* وضع نظام ضريبي يشجع على الإصلاح والبناء وتحديث الصناعات الصغيرة.

---

[4]) حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، مؤسسة النشر حسين عبد المطلب الأسرج، مصر2006، ص 17.

[5]) محمد فتي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ص 43.

3-2 برنامج الإرشاد والدعم الفني[6]: وضعت الحكومة اليابانية برنامجا خاصا لتقديم الخدمات الاستشارية والإرشادات للمنشآت الصغيرة يقدمه مجموعة من الأخصائيين والخبراء، وتشرف عليه هيئة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية. وتتمثل الخدمات الإرشادية في الآتي:

- الرد على استفسارات أصحاب المنشآت الصغيرة وطلباتهم.
- دراسة الوضع القائم للمنشآت الصغيرة والتغلب على العقبات التي تواجهها.
- دراسة المواقع اللازمة لإنشاء المشروعات وتقديم الإرشادات اللازمة لها.

3-3 برنامج دعم التدريب[7]: وضعت اليابان عددا من البرامج التدريبية الخاصة بالمشروعات الصغيرة أهمها:

- برنامج تدريب المديرين انطلاق من ضعف المستوى البشري والإداري للمسؤولين عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتغطية المتطلبات المحلية.
- برنامج التدريب الفني ويتعلق البرنامج خاصة بالهندسة الآلية والهندسة الكهربائية. وقد عملت رابطة تشجيع الأعمال الصغيرة بتقديم المساعدات المالية الخاصة بالتدريب الاستشاري بما يحقق رفع مستوى مهارة العمال.

3-4 برنامج تحسين الإدارة: ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين مجالات الإدارة وتقديم التكنولوجيا والمعلومات اللازمة للمؤسسات الصغيرة لزيادة قدراتها التنافسية وتدعيم علاقاتها التشابكية مع المنشآت الكبيرة. وكذا مدها ت المتعلقة بالإجراءات والقوانين الخاصة بها، فضلا عن تقديم الإرشادات المتعلقة بالإدارة والتمويل والضرائب، والقوانين المتعلقة بالعمال وتنظيم اللقاءات والندوات المختصة في الشؤون الضريبية والقانونية...الخ. وكذا تقديم مساعدات مالية للأجهزة التي تقدم خدمات للمؤسسات الصغيرة مثل الغرف الصناعية والتجارية، والجمعيات...الخ.

3-5 برنامج دعم التسويق: توجد في اليابان هيئات حكومية متخصصة تعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصدير منتجاتها إلى الأسواق الدولية من خلال إيفاد البعثات الاستكشافية للأسواق الخارجية، وإقامة المعارض التجارية، وتوفير لها كل المعلومات عن الأسواق الخارجية، وكذا التعريف بالمستوردين ومنح الاستشارات حول التعاملات التجارية في الأسواق الخارجية. كما تقوم الحكومة اليابانية في الإطار نفسه بنشر وبشكل دوري

---

[6]) أحمد محمد لقمان، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، ورقة مقدمة لمؤتمر العمل العربي الدورة 35، مصر 2008، ص45.

[7]) نفس المرجع السابق، ص 46.

خططها واحتياجاتها بشأن مشترياتها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كما يلزم القانون[8] جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمنشآت الصغيرة للحصول على العقود الحكومية.

3-6 برنامج المناولة (التعاقد من الباطن)[9]: بدأت أهمية التعاقد من الباطن في اليابان بعد الحرب العالمية الأولى، حيث اتخذت إجراءات لمنع الاستيراد فبدأت الصناعات الصغيرة في عملية تصنيع المواد الممنوعة من الاستيراد، وأصبح بذلك التعاقد من الباطن، إذ تقوم بتجميع أجزاء السفن والسيارات والآلات الالكترونية ...الخ. ثم توسعت التعاقدات من الباطن في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أن وصلت نسبة 60% من إجمالي أعمال الصناعات. ووصلت في سنة 1987 إلى 75% من الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي صناعات متعاقدة من الباطن، وأن 88,2% من المؤسسات الكبيرة لديها أجزاء مصنعة لدى المشروعات الصغيرة.

وتظهر مزايا التعاقد من الباطن في اليابان من خلال الاستفادة من التطور التكنولوجي للصناعات الصغيرة الذي أدى إلى خفض جذري في النفقات بفعل الاستخدام الموسع لمعدات التحكم الرقمي، والحاسبات الآلية. بالإضافة إلى تغطية النقص في الطاقات الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة (الأم). وبفضل برنامج التعاقد من الباطن الذي عملت الحكومة على تشجيعه أصبحت المؤسسات الصغيرة تسهم ب30% من الإنتاج الصناعي من خلال التخصص في إنتاج الأجزاء والمكونات المستخدمة في العملية الإنتاجية.

3-7 برنامج الحماية: إن من أهم السياسات التي وضعتها اليابان هي سياسة الحماية الموجهة أساسا لحماية المنتوج الداخلي، وتقييد الاستيراد وكذا اتخاذ بعض الإجراءات لإعانة الصادرات. علما أن حجم الدعم الذي يمنح للمؤسسات الصغيرة يختلف عن الدعم الذي يمنح لحماية منتجات المؤسسات الكبيرة، وبفضل هذا البرنامج الحمائي يمكن للمؤسسات الصغيرة الانضمام إليه عن طريق المساهمة بعلاوة التأمين الشهري التي تسمح له في حالة التعثر من تسديد ديونه تجاه المؤسسات الصغيرة الأخرى التي تتعامل بها لا يكون سببا في تعثر مؤسسات أخرى.

3-8 برنامج التحديث: لم يتوان اليابان عن مسايرة حالات التعثر التي تطرأ على الاقتصاد الوطني والعالمي على حد سواء من خلال قيامها بوضع برنامج لتحديث المؤسسات الصغيرة للتكامل مع المؤسسات الكبيرة. حيث خصصت عدة أنواع من المساعدات المالية لتحديث المعدات والآلات. وفي هذا الإطار أنشأت صندوق لتحديث

---

[8]) جاسر عبد الرزاق النسور، المنشآت الصغيرة... الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، بحث مقدم لندوة متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17-18 أفريل 2006، الشلف، الجزائر.

[9]) نادية محمد عبد العال، تمويل نشاط الصناعات الصغيرة مع التطبيق على صناعات الغزل والنسيج بمنطقة شبرا الخيمة الصناعية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة 1997، ص 100.

المعدات وتأجيرها عام 1966 حيث يقوم بتقديم قروض توازي قيمة الآلة المطلوبة، ويتم تنفيذ ذلك عن طريق تأجير الماكينات لمقابلة احتياجات أصحاب المشروعات الصغيرة، ويكون هذا التمويل بعلم الحكومة المحلية والحكومة المركزية.

النتائج المستخلصة من التجربة اليابانية:

إن عرض هذه التجربة الناجحة تمنحنا الاستفادة من نتائجها من خلال إسقاطها على الاقتصاد الجزائري، وبالتالي يمكن الأخذ بما يتلاءم وظروف المجتمع وإمكانياته وموارده المتاحة.

فالتجربة اليابانية كانت مثالا احتذت به دول جنوب شرق آسيا التي حققت به تقدما معتبرا خاصة في مجال الصناعة التي استطاعت أن تغزو بمنتجاتها أسواق العالم وهو ما يعرف نموذج "الإوز الطائر[10]"،

ومن النتائج المستخلصة:

- ، نهضة اليابان الصناعية قد قامت بشكل أساسي على المشروعات الصغيرة وليس كما يظن البعض أنها قامت على المشروعات الكبيرة والعملاقة.

- تشجيع المؤسسات الكبرى للاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج الأجزاء المكونة لإنتاجها عن طريق التعاقد من الباطن أو ما يعرف بالمناولة الصناعية، وبالتالي فهي تبيع منتجاتها إلى المؤسسات الأم وليس إلى المستهلك النهائي مباشرة، والمؤسسات الأم هي التي تقدم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإنتاج والتصدير عن طريق تقديم إعفاءات ضريبية وأسعار تفضيلية، وشراء منتجاتها من مؤسسات القطاع الحكومي والقطاع العام بأسعار تدعيميه تفوق أسعارها في السوق.

---

[10]) يصور هذا النموذج (الإوز الطائر الذي وضع تصوره الاقتصادي الياباني أكاماتزو كانامي في سنة 1937 ثم انتشرت على يد برسو كامنغز في سنة 1984 كنموذج بديل لنماذج التنمية الصناعية السائدة آنذاك). ويتحدث أكاماتزو في هذا النموذج عن ثلاثة منحنيات رئيسية, منحى الاستيراد، منحنى الإنتاج، منحنى الصادرات. وشبه عملية النمو الاقتصادي في هذه الدول بأسراب الإوز الطائرة، حيث تأتي في مقدمة السرب اليابان باعتبارها القائدة، ويليها السرب الأول الذي يضم كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة، ثم السرب الثاني ويشمل ماليزيا وتايلاند واندونيسيا، أما السرب الثالث فيضم كمبوديا وفيتنام. وتفصل بين كل سرب والذي يليه مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه، وهو ما يعكس مرحلة ونمط التطور الاقتصادي في كل دولة. ويرتبط نموذج (الإوز الطائر) بدورة المنتج في سياق التنمية الاقتصادية، التي تمر بثلاث مراحل : المرحلة الأولى يحاول البلد الآخذ في النمو (كوريا أو ماليزيا) باستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب في آسيا والسابق في النمو الاقتصادي (اليابان كانت في البداية ذلك البلد المتقدم). المرحلة الثانية يحاول البلد الآخذ في النمو إنتاج السلعة محليا (على أرضه) بتمويل مشترك من البلد المتقدم (الأم) واستيراد تقنيته. المرحلة الثالثة والأخيرة يبدأ البلد الآخذ في النمو بتصدير السلعة للخارج، خاصة للبلدان الأسيوية المجاورة الأقل نموًا. (**محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص 156**).

– يولي القائمون على المؤسسات الاهتمام بالجودة والقيام بالاختبارات اللازمة لتحقيق ذلك، وهو مايتميز به المنتوج الياباني عن غيره من منتجات الدول الأخرى.

– تشجيع أصحاب الشهادات وخريجي الجامعات لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بدل الاعتماد على الوظائف الحكومية.

– سياسات وتشريعات تتناسب مع ثقافة وتقاليد المجتمع، مما يضفي طابع التلاحم بين أفراد المجتمع وأصحاب المؤسسات والسلطات العمومية.

– الاستفادة من التنظيم المحكم للهيكل المؤسستي للعمل، لا سيما من حيث تعدد الجهات المشرفة والداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون التداخل في المهام والصلاحيات، الشيء الذي يبرز الدقة والمرونة بعيدا عن الفوضى واللامبالاة وهو ما جسدته التجربة اليابانية بشكل واضح.

– توطين المؤسسات في القرى والأرياف والمناطق الحضرية مما يضفي طابع التوازن الجهوي والإقليمي في مجال تلبية الاستهلاك المحلي وتشغيل اليد العاملة البطالة في تلك المناطق.

– بالإضافة إلى ذلك تميزت التجربة بإنشاء شبكة واسعة من المعلومات لتستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء تعلق الأمر بداخل الدول أم بخارجها أين تم إنشاء العديد من المكاتب في العالم التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية والفرص المتاحة للتصدير لتوضع تحت تصرف أصحاب تلك المؤسسات.

تجربة الجزائر في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يمكن أن نتحدث عن التجربة الجزائرية في مجال دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام التجربة اليابانية التي تفوقها بأكثر من خمسين سنة وهو ما يستدعي الاستفادة منها لا سيما وأن الجزائر شرعت منذ عدة سنوات في وضع برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمتد إلى غاية 1013، ويهدف إلى:

– تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات حسب ما تقتضيه الأولوية، وذلك بإعداد دراسات ة ودقيقة لكل الظروف السائدة بكل ولاية وخصوصية فروع النشاط بها، مما يمكن من دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من تثمين الإمكانات المحلية.

– تأهيل المحيط التي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالبحث عن سبل التنسيق والتكامل بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها.

– ضبط مخطط للتدريب والتكوين عن طريق المساهمة في تمويل برنامج يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين، وتحسين المستوى التنظيمي والتسييري، وكيفية امتلاك القواعد العامة للنوعية العالمية ومخططات التسويق.

– تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج، بخلق نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذي تنافسية وفعالية في سوق مفتوح. ويكون ذلك بواسطة تطوير وتنمية اجتماعية– اقتصادية مستديمة على المستوى المحلي والجهوي للوصول إلى إنشاء قيم مضافة ومناصب شغل دائمة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.

وحسب برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، فإن برنامج تأهيل المؤسسات قد اعتمد حسب المخطط المدرج في دليل الإجراءات التنظيمية لتسيير البرنامج الآتي:

الشكل رقم (01)مسار عملية التأهيل

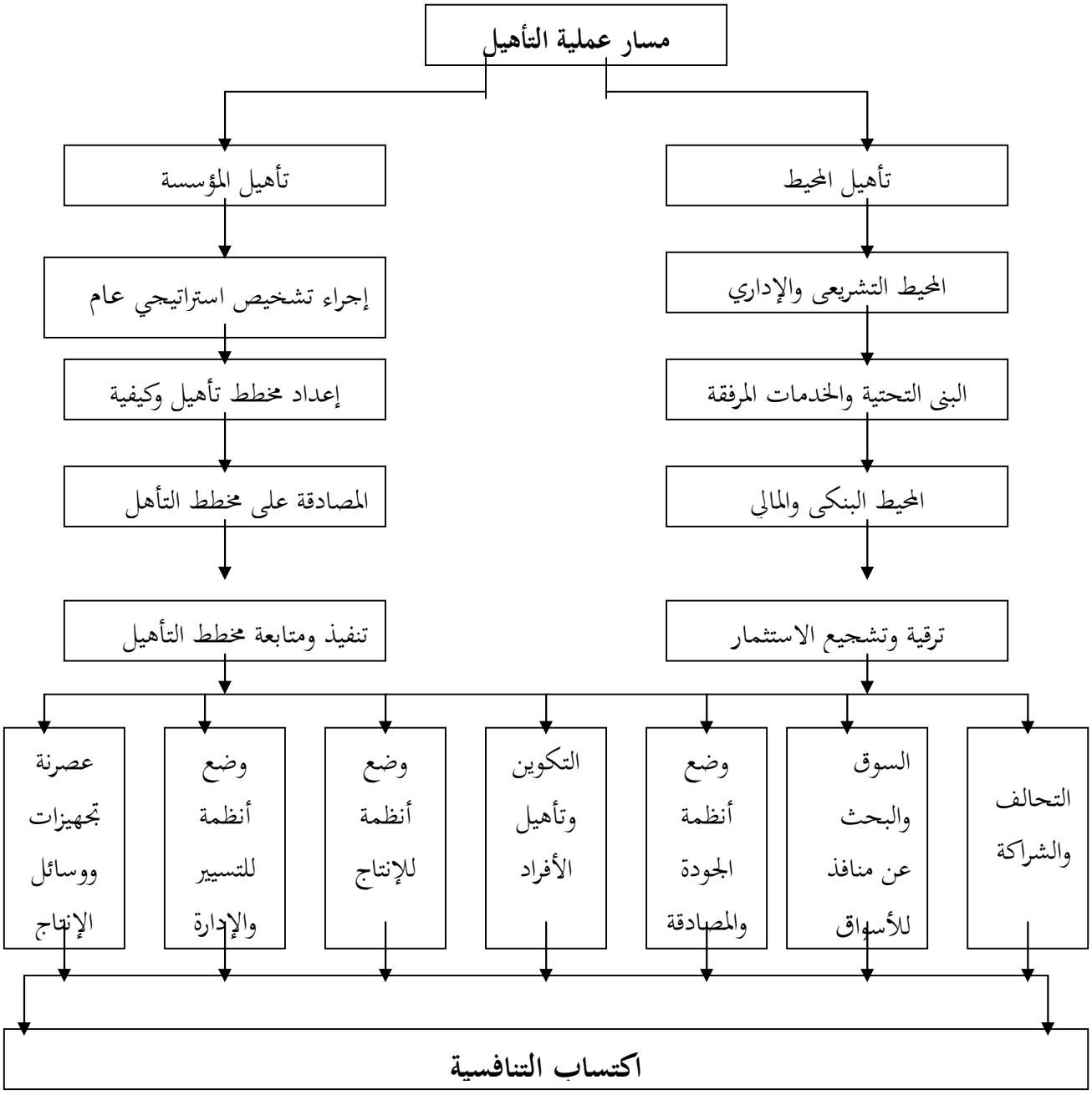

في السوق المحلية	القدرة على التصدير

المصدر: دليل الإجراءات لصندوق تحسين التنافسية الصناعية وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

ويتضح من الشكل رقم (01) أن عملية تأهيل المؤسسات مرتبط أساسا بتأهيل المحيط التي تشتغل فيه المؤسسة. وتشمل عملية التأهيل ما يلي:

- عصرنة التجهيزات والمعدات من أجل رفع الأداء الإنتاجي والتقليل من التكاليف إلى أكبر قدر ممكن.
- تطوير نظام التسيير والإدارة عن طريق تكوين وتدريب المسيرين لتنمية قدراتهم الفكرية والمهنية لمواجهة كل التحديات والمخاطر، والتدخل في توجيه السياسة العامة للمؤسسة في مجالات الاستشراف والتخطيط المستقبلي، وتكوين وتأهيل الموارد البشرية بالقيام برسكلة العمال لمسايرة التقنيات الحديثة للإنتاج والتسيير.
- التسويق والبحث عن منافذ للأسواق حيث بقاء المؤسسة مرتبط بمدى انسجامها وأذواق المستهلكين وإرضاء رغباتهم.
- التحالف والشراكة والاندماج: وهذا لاكتساب الخبرات وتبادل التجارب والاستفادة منها.
- وضع أنظمة للجودة والمصادقة: ويقصد بها استعمال التكنولوجيات المختلفة من أجل تحسين جودة المنتوجات ومطابقتها للمواصفات الدولية، والحصول على شهادات إيزو[11].

أما فيما يتعلق بمحيط المؤسسة فإن التأهيل يكون بـ:

- تأهيل المحيط القانوني والإداري، وذلك بمراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبسيط الإجراءات في معالجة الملفات.
- البنية التحتية والخدمات المرفقة وتشمل كل الهياكل القاعدية من مواصلات ونقل وتهيئة المناطق الصناعية، وأماكن توطين المؤسسات.
- المحيط البنكي والمالي على أساس أن البنوك هي المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[11]) شهادات إيزو ISO هي اختصار لأسم المنظمة العالمية للتوحيد القياسيInternational Standardisation Organisation . وهي منظمة غير حكومية تأسست سنة 1964 ومقرها جنيف. وهي اتحاد عالمي مكون من منظمات التقييس الوطنية من معظم دول العالم، حيث تضم في عضويتها 132 دولة إصدار أي مواصفة قياسية . وتقوم هذه المنظمة بإصدار المواصفات القياسية العالمية واستمرار التحديث بها للمواد الخام والمنتجات والعمليات الإنتاجية، وتطوير وتحديث عمليات التوحيد القياسي، وضمان سهولة التبادل التجاري للمنتجات والخدمات بين الدول. وكان الإصدار الأول عام 1987 لمجمعات المواصفات أيزو 9000. والتعديل الأول عام 1994 والتعديل الثاني عام 2000. وتتكون المواصفات القياسية الدولية من خمس مواصفات خاصة بإدارة وتأكيد الجودة وهي (أيزو 9000، 9001، 9002، 9003، 9004) وكل نظم من هذه الأنظمة تتضمن عناصر للاسترشاد بها في الجودة.

- الحث على ترقية وتشجيع الاستثمار، وذلك بتخفيف النظام الجبائي، ومنح التسهيلات والامتيازات للاستثمار من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الإطار فقد شرعت في :

- **ترقية المناولة والشراكة:**

انطلاقا من أهمية المناولة الصناعية تم إنشاء مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون والمؤسسات الصناعية الكبرى لتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع العام والخاص وكذا الشركاء الأجانب، وتعمل الحكومة من خلال برنامج تحسيسي تجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقية المناولة المتواجدة حاليا (بورصات المناولة الأربع، والمجلس الاستشاري لترقية المناولة). والملاحظ في هذا الإطار محدودية المجهودات المبذولة إلى حد الآن من طرف منظمات أرباب الأعمال التي لم تتمكن بمفردها من تنظيم سوق المناولة المحلي. مما دفع بالسلطات العمومية قصد التغلب على هذا النقص إلى إصدار تعليمة للمؤسسات العمومية تمنح فيها الأولوية في الصفقات الخاصة بالمناولة للمتعاملين الجزائريين.

وتأتي عملية ترقية المناولة أو التعاقد من الباطن في كل التجارب الدولية كخيار استراتيجي لضمان بقاء عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقوم هذه المؤسسات بإنتاج السلع والمنتجات لصالح المؤسسات الأخرى الكبيرة وتقوم ببيعها لها وفق عقود محددة.

- **ترقية التشاور:**

إن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري في إطار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المادة 25) يدخل في إطار ترقية التشاور، وتعزيز التنسيق بين الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل للتبادل والتشاور، ومناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بعقد الاجتماعات واللقاءات لتقديم مقترحات للسلطات العمومية من أجل إيجاد الحلول لهذه المشاكل التي تعترض تنمية هذا القطاع.

- **دعم التمويل:**

في إطار برنامج التأهيل اقترحت الجهة الوصية في مجال التمويل والتكفل بالمؤسسات التي تعاني من مشاكل مالية، الإجراءات الآتية:

- إعفاء عملية نقل ملكية المؤسسات المباعة من الضرائب قصد تشجيع إعادة بعثها من جديد.
- إيجاد أدوات وآليات تمويل جديدة، كالإيجار المالي، وإنشاء بنوك برأسمال استثماري.
- إلغاء تجريم أخطاء التسيير البنكي المتعلقة بمنح قروض الاستثمار.
- مواصلة ضمان القروض الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم ضمان إلى حد الآن ما يأتي:

حصيلة ضمان القروض:

تم في الفترة 2005-2008 ضمان 329 مشروعا من طرف صندوق ضمان القروض بمبلغ 8,5 مليار دج في مقابل قروض تبلغ قيمتها 23,6 مليار دج في الوقت الذي تبلغ القيمة الإجمالية لهذه المشاريع 40,4 مليار دج[12]. وقد استفاد 145 مشروعا من الضمان في إطار إنشاء مؤسسات جديدة، 184 مشروعا في إطار توسيع رأسمال مؤسسات عاملة. وقد ساهمت هذه المشاريع التي استفادت من الضمان في إنشاء 19374 منصب شغل موزعة على عدة قطاعات اقتصادية.

- **ضبط منظومة معلوماتية اقتصادية وإحصائية:**

شرعت الحكومة منذ سنة 2001 في ضبط منظومة معلوماتية اقتصادية وإحصائية لسد الفراغ الحاصل في القطاع نتيجة التضارب في المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من وضع تعريف موحد كما جاء به القانون التوجيهي لترقية المؤسسات، فإنه ولحد الآن لا يزال عدد كبير من المؤسسات يعمل خارج دائرة التعريف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم دقة هذا التعريف. بالإضافة إلى أن الآليات المتوفرة لا تسمح بقراءة جيدة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فمصادر المعلومات التي تقوم بجمع المعلومة الإحصائية والاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متواجدة ومنحصرة لدى مؤسسات عمومية متخصصة التابعة إما لوزارة التشغيل (صندوق الضمان الاجتماعي)، أو وزارة المالية (مديرية الضرائب ومديرية الجمارك)، أو لدى هيئات عمومية أخرى كالديوان الوطني للإحصاء، وبالتالي تكون النتيجة المتحصل عليها غير متكاملة ومتضاربة.

بالإضافة على برنامج الشراكة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي والبرنامج الأورو- متوسطي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدا1و ميدا2 حيث نجد:

1 – برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي[13]:

وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبالأحرف الأولى في 19 ديسمبر 2001 بعد 17 جولة من المفاوضات بين سنتي 1997 – 2001، حيث كان التوقيع الرسمي على الاتفاقية بمدينة فالنسيا الاسبانية، يوم 22 أفريل 2002. تمت المصادقة عليها من المجلس الشعبي الوطني يوم 26 أفريل 2005. وتتضمن 110 مادة موزعة على 09 محاور و 06 ملاحق 07 بروتوكولات. ويغطي المحور الاقتصادي والمالي من الاتفاقية المجالات الآتية:

---

[12]) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية، رقم 14 سنة 2008.

[13]) Accord d'Association entre L'Algerie et L'Union Européenne : Ce que vous devez savoir, Ministere de la Petite et Moyenne Entreprise et L'Artisanat, Octobre 2005.

أ- **حرية تنقل السلع**: إن الاتفاقية ترمي في نهاية المطاف إلى إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والمجموعة الأوروبية، ويكون ذلك بصورة تدريجية في غضون 12 سنة على الأكثر ابتداء من تاريخ دخول تنفيذ الاتفاقية (01 سبتمبر 2005). وتكون السلع المعنية محل تفاوض وتشمل ما يأتي:

* **المنتجات الصناعية**: في إطار إقامة منطقة التبادل الحر تكون المنتجات الصناعية المعنية ذات إنتاج أصلي للجزائر والاتحاد الأوروبي. حيث تقوم الجزائر بالتفكيك التعريفي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الواردة من دول الاتحاد الأوروبي. وتتعلق المنتجات الصناعية بالمواد الأولية، والتجهيزات والمعدات، والمنتجات النهائية الصنع.

* **المنتجات الزراعية**: وتتضمن منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة. عن مفعول تحرير التبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. وهذا سيبدأ سريانه بعد 05 سنوات من تاريخ الاتفاقية. وبعد عام من هذا التاريخ تتخذ الإجراءات اللازمة للسهر على تحقيق هذا الهدف.

ب- تجارة الخدمات: تنص الاتفاقية على التزام دول الاتحاد الأوروبي في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات بمنح الجزائر معاملة " الدولة الأولى بالرعاية"، وهذا فيما يخص جميع الخدمات التي يضمنها الاتفاق. وتمنح الجزائر بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها.

ج – المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة: تلزم الاتفاقية الطرفين على اتخاذ إجراءات وقواعد مشتركة متفق عليها لتنظيم حركة تنقل رؤوس الأموال والاستثمارات وفق القواعد التي تحكم المنافسة.

د – التعاون الاقتصادي: ويشمل مختلف القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية خاصة تدعيم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. انطلاقا من تبادل الخبرات والمعلومات والتداريب والتعاون التقني والإداري.

هـ- التعاون المالي: ويرتكز التعاون المالي بخاصة على:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر للانتقال إلى اقتصاد السوق.
- دعم البنى القاعدية.
- تشجيع الاستثمار الخاص.
- ترقية النشاطات التي من شأنها إنشاء مناصب شغل.
- وضع سياسة اجتماعية مرافقة للتقليل من الآثار السلبية الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية.

وتهدف اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على غرار بلدان جنوب البحر المتوسط إلى:

- إقامة منطقة التبادل الحر ويكون بصورة تدريجية بحلول عام 2017.

- حرية ممارسة النشاط وتنقل عناصر الإنتاج.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- زيادة التدفقات من الاستثمارات الأوروبية المباشرة إلى بلدان منطقة البحر المتوسط.
- إنشاء الآليات المؤسستية للحوار السياسي والاقتصادي.

وتجسد هذا التعاون كما حدده الإتحاد الأوروبي في برنامج ميدا كما يأتي:

2- البرنامج الأورو- متوسطي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ميدا1 هو عبارة عن برنامج تعاون ثنائي بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في إطار الشراكة الأورو متوسطية. وهو برنامج ذو تمويل مشترك بغلاف مالي قدره 62,90 مليون أورو لمدة خمس سنوات (05)، يساهم فيه الإتحاد الأوربي ب57 مليون أورو، والجزائر ب3,40 أورو، و2,5 مليون أورو حصة المؤسسات المستفيدة من البرنامج، ويمتد هذا البرنامج من سنة 2002 إلى غاية 2007. وتتولى لجنة مختصة من الاتحاد الأوروبي تسيير وإدارة البرنامج. ويهدف البرنامج إلى تأهيل وتحسين المستوى التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق وذلك عن طريق:

- تحسين مستوى الاستجابة البنكية لطلبات هذه المؤسسات، وذلك بإنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية لتقديم القروض على أساس الجدوى والنجاعة وربحية المشاريع، وليس فقط على أساس الضمانات المقدمة.
- تحسين مستوى كفاءة وتأهيل التسيير الإداري للمؤسسات عن طريق برامج للتكوين والتدريب، موجهة أساسا لمسيري هذه المؤسسات وعمالها.
- تقديم المساعدات للهيئات والمنظمات الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة جمعيات أرباب العمل وبعض الأجهزة التي لها علاقة مباشرة مع هذا القطاع كالضرائب والجمارك والضمان الاجتماعي.
- دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- النتائج المنتظرة من البرنامج:

يتوقع أن يمس البرنامج 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة والتي تشغل أكثر من 20 عاملا أجل:

- تحسين قدراتها التنافسية على مستوى النوعية والسعر.
- مساعدتها للتحكم في التطور التكنولوجي.
- تسهيل دخولها إلى الأسواق العالمية والوصول إلى مصادر التمويل.
- مساعدة ودعم الجمعيات والهيئات التي لها علاقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هـ- نتائج البرنامج[14]:

أسفرت نتائج برنامج ميدا المقرر لمدة خمس سنوات، الذي شرع فيه منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2007 (ثم مدد إلى سنة 2008) على تأهيل 445 مؤسسة مست 22 نشاطا اقتصاديا من مختلف القطاعات السابقة الذكر في البرنامج. كما تم إبرام اتفاقية[15] للشروع في تطبيق برامج ميدا 2 ابتداء من مارس 2009، تمتد على أربع سنوات بقيمة إجمالية تقدر بـ 44 مليون أورو.

وتنص الاتفاقية على تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بموجبها الاتحاد الأوروبي بـ 40 مليون أورو، والجزائر بـ3 ملايين أورو، ومليون أورو من إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويهدف هذا البرنامج إلى تدعيم إنجازات البرنامج الأول **ميدا1** من خلال تيسير مهمة المؤسسات في اعتماد التقييس وإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة من أجل تعزيز التنافسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية باعتبارها حتمية لمواجهة الانفتاح الاقتصادي.

إن تجربة الجزائر في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعيش في محيطين متناقضين. ففي الوقت التي تبذل فيه مجهودات لدعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف الأشكال، نجد في المقابل محيط إداري غير ملائم لمسايرة المحيط الأول، وهو ما لم نجده في تجربة اليابان التي وفرت كل الشروط لاحتضان هذه المؤسسات سواء على المستوى الحكومي أو على المستوى الشعبي أو الإداري. أما في الجزائر فلا تزال تلك التصرفات والعراقيل البيروقراطية التي كانت سائدة في ظل الاقتصاد الممركز، تدفع بهذه المؤسسات التي في غالبيتها تابعة للقطاع الخاص لاتباع مسارات غير اقتصادية كالتهرب الضريبي والغش والتلاعب بطرق احتيالية للحصول على ما هو حق لهم، سواء على مستوى التمويل أو على مستوى تكوين ملفات الإنشاء أو على مستوى الحصول على العقار...الخ.

قد يبدو أن هذه السلوكات عبارة عن خيارات حتمية في نظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التبريرات التي تقدمها الهيئات الأخرى بحجج قانونية أكثر منها اقتصادية فعلى سبيل المثال ترفض البنوك تمويل بعض المؤسسات تحت تبرير قلة الضمانات وارتفاع درجة المخاطرة، في الوقت الذي توضع تحت تصرف بعض المؤسسات الأخرى كل التسهيلات والامتيازات على الرغم أنها في الوضعية نفسها ولها نفس المخاطر، لكنها تكون لجأت إلى طرق ملتوية لا تمت بأي صلة للقوانين الاقتصادية والمنافسة.

تبقى تقوية الشراكة والتعاون الدولي وجذب الاستثمارات الأجنبية وتسريع الخوصصة هي خيارات متاحة أمام الجزائر المحتم عليها كبقية الدول النامية الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي عليها الاستفادة قدر الإمكان من:

- تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والاستفادة من استثماراتها وخبرتها.

---

[14]) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بالجزائر، برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

[15]) تصريح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام مجلس الأمة بتاريخ 4 جوان 2009.

– الدعم الخاص من المؤسسات المالية الدولية، فشهادة صندوق النقد الدولي على صلاحية اقتصاد دولة ما ونجاح سياستها المالية والنقدية مدخل للحصول على قروض البنك الدولي، وإعطاء الثقة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية، وهما مؤسستان تلعبان دورا في تكريس العولمة.

الخاتمة:

استعرضنا التجربة اليابانية الناجحة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من نتائجها. ي تجربة أظهرت دور هذا القطاع في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، للاسترشاد بها عند تقييم تجربة الجزائر لاستفادة من إيجابياتها لا سيما في مجال الدور الممنوح للهيئات المشرفة على القطاع، والبرامج المخصصة له خاصة في مجال التمويل، والدعم الفني والتداريب وبرامج تحسين التسيير والإدارة والتسويق والتعاقد من الباطن، هذا الأخير الذي يعد حلقة الربط بين مختلف المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها. فالتجربة اليابانية التي تعتبر واحدة من أغنى التجارب العالمية لعبت فيها الدولة دور المحفز في تحديد التوجهات السياسة الاقتصادية وتقديم الدعم المباشر لهذا القطاع، حيث قامت بتدعيم التصدير وتشجيع التسويق والتعاقد من الباطن. وهو ما يظهر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأسلوب الناجع لتحريك المؤسسات الكبرى عن طريق المناولة، وبالتالي الوصول إلى تحقيق إنعاش اقتصادي. وبالتالي ضرورة الاستفادة من هذه التجربة لاسيما وان الجزائر تخوض تجربة الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأسلوب بديل في تنمية الاقتصاد الوطني . فالضرورة تقتضي إنجاح برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي شرعت فيه منذ عدة سنوات حتى وغن تطلب الأمر إعادة تكييفه مرات ومرات حتى يتمكن هذا القطاع من الصمود في وجه العراقيل والصعوبات التي تواجهه.